CEDAW

الأمم المتحدة

اتفاقية القضاء
على جميع أشكال
التمييز ضد المرأة

Distr.
GENERAL

CEDAW/C/13/Add.21
4 May 1989
ARABIC
ORIGINAL: SPANISH

لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف
بموجب المادة ١٨ من الاتفاقية

التقارير الدورية الثانية المقدمة من الدول الأطراف

اضافة

فنزويلا

663 V.89-55316

Digitized by UN Library Geneva

ان الهدف الاساسي لهذا التقرير هو عرض خلاصة للتقدم الذي أحرزته فنزويلا بين عام ١٩٨٥ وعام ١٩٨٨ في تطبيقها لاحكام اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة .

ولئن كانت دولة فنزويلا تقوم منذ عدة سنوات بوضع سياسات ترمي الى ضمان المساواة في الفرص للمرأة كي تتمكن من تحقيق تنميتها الكاملة ككائن بشري والمشاركة في كل مجالات الحياة الوطنية ، فانها ما زالت تواجه عددا من العقبات التي تحول دون احراز تقدم هام في هذا الميدان . ولا سيطرة للدولة على هذه العقبات التي تؤثر في فعالية الاجراءات المتخذة في المدى البعيد .

ولا ريب في أن العائق الرئيسي الذي ينبغي التغلب عليه هو نظام القيم والمعتقدات والانماط التي تؤكد التفاوت بين الرجل والمرأة وتعيّن للمرأة دورا ومركزا يحطان من صفتها الانسانية . كما أن لهذه القيم جذورا عميقة لدى معظم الناس بصرف النظر عن الجنس ، وطابعا مؤسسيا في الهيكل الاجتماعي والقانوني والاقتصادي للمجتمع بأسره .

وهناك عائق آخر يتصل واقعيا بالعائق السابق ، هو عدم كفاية الموارد الاقتصادية والبشرية المخصصة لاعداد وترويج البرامج والمشاريع التي تستهدف مركز المرأة . فالازمة الاقتصادية التي أصابت البلد في الاعوام الاخيرة كان لها أثر أيضا في الميزانية المخصصة للسياسات الاجتماعية للدولة ومن بينها السياسات التي تستهدف مركز المرأة والتي لم تخصص لها موارد كافية لضمان تغطية أكبر عدد من البرامج ، وتعميق مستواها ، ولا سيما الاشراف عليها وتقييمها على نحو فعال .

ومع ذلك ، وعلى الرغم من العقبات الموجودة ، يمكن الاشارة الى أهم السياسات التي أعدتها الدولة من أجل التقدم في تحقيق المساواة الاجتماعية والقانونية والاقتصادية والسياسية للمرأة .

وتبرز في أول الامر السياسات التنظيمية الرامية الى افساح مجال لتصميم وتنسيق وتطوير وتقييم البرامج الرامية الى القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة . وهكذا نلاحظ ما يلي :

١ - أنشئت وزارة الاسرة في عام ١٩٨٧ باعتبارها هيئة محورية للسياسة الاجتماعية التي تتبعها دولة فنزويلا والموجهة الى الاسرة بصفتها الوحدة الاساسية للمجتمع والى كل فرد من أفراد الاسرة . وعن طريق هذه الوزارة يجري تنسيق السياسات الاجتماعية للدولة مع هيئات ومؤسسات أخرى ، سواء أكانت وطنية أم دولية ، حكومية أم غير حكومية ، وذلك ضمانا لمزيد من التماسك والحيوية والشمول للاجراءات التي يجري اتخاذها . وبالاضافة الى ذلك تقوم وزارة الاسرة بصوغ وتطوير وتقييم المشاريع والبرامج لتلبية الحاجات الاولية للاسرة بوجه عام وللمرأة والاولاد والشباب والشيوخ بوجه خاص .

Digitized by UN Library Geneva

وعلى الرغم من حداثة عهد هذه الوزارة ، فقد وضعت الاسرة وأعضاءها في مجالات التنمية ووسعت نطاق عملها في هذا الميدان ليشمل المجتمع بأسره .

وتم انطلاقا من هذه الوزارة أيضا تنسيق معظم الاجراءات القانونية والاقتصادية والسياسية الرامية الى تحقيق المساواة للمرأة ، وذلك بوجه خاص عن طريق "الادارة العامة القطاعية للنهوض بأحوال المرأة" .

٢ - وأنشئت في عام ١٩٨٧ "الادارة العامة القطاعية للنهوض بأحوال المرأة" في اطار وزارة الاسرة .

وهذه الادارة هي الهيئة الرئيسية في الحكومة الوطنية ، المسؤولة عن صوغ وتنسيق ورصد البرامج والمشاريع الرامية الى تحقيق المشاركة الفعالة للمرأة في المجالات الاجتماعية - الاقتصادية والثقافية والسياسية للبلد والى تعزيز حقوقها الاجتماعية والسياسية .

وتعود أعمال هذه الادارة الى عام ١٩٧٤ عندما أنشئت اللجنة الاستشارية المعنية بالمرأة لدى رئاسة الجمهورية ، من أجل تعزيز وضمان مزيد من المشاركة العادلة للمرأة في مختلف مجالات الحياة الوطنية . ثم قررت الحكومة الجديدة في عام ١٩٧٩ انشاء وزارة دولة لمشاركة المرأة في التنمية بهدف صوغ السياسات التي تشرك المرأة في خطط التنمية الوطنية . وفي عام ١٩٨٤ ، واستجابة لتوصيات الاجتماع الذي نظمته على المستوى الدولي الحكومي اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي تحضيرا للمؤتمر العالمي لاستعراض وتقييم منجزات عقد الأمم المتحدة للمرأة ولجنة البلدان الأمريكية المعنية بالمرأة التابعة لمنظمة الدول الأمريكية ، أنشىء المكتب الوطني للمرأة التابع لوزارة الشباب . وبدأ هذا المكتب عمله كهيئة استشارية مكلفة بتنسيق العمل التقييمي لعقد المرأة في فنزويلا . واعتمد هذا المكتب ذاته ذلك العمل التقييمي كقاعدة لتقديم المشاريع ذات الصلة باشراك المرأة اشراكا فعليا في التنمية ولتنفيذ برامج معينة في مجالات اجتماعية محددة . وعندما حلت وزارة الاسرة محل وزارة الشباب وتحول المكتب الوطني للمرأة الى ادارة عامة قطاعية للنهوض بأحوال المرأة ، تولت هذه الادارة المشاريع والبرامج التي كان المكتب الوطني للمرأة يقوم بتطويرها ، وقامت بالاضافة الى وضع خطط عمل جديدة ، بتعزيز الادارة الحكومية فيما يتصل بالسياسات الاجتماعية ذات الطابع الوطني ، مضفية بذلك الى العمل الحكومي في مجال المرأة مزيدا من العمق والقوة والشرعية .

٣ - ويتمثل واحد من أهم جوانب العمل التي تم تحقيقها منذ عام ١٩٨٤ الى هذا التاريخ في التوصل الى تنظيم اللجان الاستشارية للادارة العامة القطاعية للنهوض بأحوال المرأة . وهي ست لجان متكونة من أشخاص ذوي كفاءة عالية في مجالات عملهم

Digitized by UN Library Geneva

ومنتمين لجميع الاتجاهات السياسية في الحياة الوطنية ، بما في ذلك مجالات التعليم والعمالة والتشريع والاتصال الاجتماعي والصحة والمشاركة السياسية . وتتمثل مهمة هذه المجموعة من الأشخاص ، التي تتألف في معظمها من النساء اللاتي تطوعن للعمل في مختلف اللجان ، في تقديم المشورة لوزارة الأسرة وللادارة العامة القطاعية للنهوض بأحوال المرأة ، فيما يتعلق بصوغ المشاريع والقيام بالتحريات واعداد السياسات الرامية الى القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في كل مجال من المجالات المذكورة أعلاه ، وتحديد الأولويات والاستراتيجيات التي ينبغي اتباعها في الأعوام القادمة .

ويشكل هذا العمل التعددي والمتعدد التخصصات الذي تقوم اللجان الاستشارية بتطويره جزءا من الجهد المبذول لضمان مشاركة المرأة في تصميم وتطوير وتقييم سياسة الدولة الموجهة اليها . وقد جرى التركيز على ضرورة العمل المشترك وضرورة التخلي عن المواقف السياسية والايديولوجية عندما يتعلق الأمر بالعمل لصالح المرأة .

وقد نشأت هذه اللجان نتيجة للاجتماعات التي نظمها المكتب الوطني للمرأة من أجل تقييم منجزات عقد المرأة في فنزويلا ، التي اعتمدت كأساس للوثيقة التي قدمها بلدنا في المؤتمر العالمي لاستعراض وتقييم منجزات عقد الأمم المتحدة للمرأة ، الذي عقد في نيروبي في عام ١٩٨٥ . ومنذ ذلك الحين ، أخذت تلك الهيئات الاستشارية تزداد قوة حتى عام ١٩٨٧ ، عندما قامت وزيرة الأسرة فيرخينيا أوليفو دي سالي بتحليف اليمين لكل عضو في هذه اللجان وطلبت معاونته في اعداد خطط العمل في كل مجال من المجالات المذكورة أعلاه لكي تعتمدها الوزارة بمجملها كنقطة انطلاق لمعالجة مشاكل الأسرة في فنزويلا .

وفي الوقت الحاضر ، يشارك ١٥٠ شخصا في هذه اللجان ؛ وتوجد ملخصات لمقترحات عمل كل واحد منها في وثيقة نشرتها الادارة العامة القطاعية للنهوض بأحوال المرأة وعنوانها "السياسة الوطنية الموجهة الى تنمية المرأة والنهوض بأحوالها في فنزويلا (تقرير اللجان الاستشارية ١٩٨٤ - ١٩٨٨)" .

وفيما يلي عرض للسياسات الفعلية التي وضعتها هذه الهيئات من أجل تحقيق المساواة للمرأة في المجال القانوني :

١ - التعديل الجزئي لقانون العقوبات

دعا المكتب الوطني للمرأة عددا كبيرا من النساء والاخصائيين في المجال القانوني الى الاجتماع بهدف القيام بفحص دقيق لأحكام قانون العقوبات المعمول به والنظر في اقتراح لاصلاحه ، أعده أخصائيون بارزون في مجال قانون العقوبات . وقد أسفر الاجتماع عن اصدار وثيقة تحتوي على اقتراحات لاصلاح النقاط التي تعتبر فيها حقوق المرأة مهضومة .

Digitized by UN Library Geneva

ومن بين الاقتراحات الجديدة التي قدمتها هذه المجموعة ، تجدر الاشارة الى ما يلي :

١ - الغاء المادة التي تخفف من العقوبة التي تفرض على الرجل الذي يرتكب جريمة اغتصاب "امرأة سيئة السمعة" ويقترح عدم التمييز بين امرأة وأخرى عند فرض عقوبة على جريمة الاغتصاب . وعلاوة على ذلك ، يقترح شطب مفهوم وتصنيف "المرأة سيئة السمعة" من التشريعات لأن ذلك يتضمن تمييزا أخلاقيا يخالف ما ينص عليه دستورنا الوطني .

٢ - ضرورة اعادة النظر في الأحكام القانونية التي تعتبر الزنا جريمة ، لأن التشريع الحالي يقيد تطبيق مبدأ وحدة النسب الذي أقرته اصلاحات القانون المدني (١٩٨٢) . ذلك أن أي شخص متزوج ينجب ولدا خارج نطاق الزوجية يمتنع الآن عن الاعتراف الشرعي بهذا الولد خشية اعطاء الدليل على ارتكابه جريمة الزنا . فالخوف من السجن يدفعه الى الامتناع عن تسوية وضع هذا الولد .

٣ - عدم فرض عقوبة على الاجهاض في الحالات التالية :

- عندما يمارس لأسباب طبية كوسيلة لازمة لانقاذ حياة المرأة الحامل أو تفادي اصابتها بضرر بدني أو عقلي ؛

- عندما يكون من اللازم لأسباب تتعلق بالنسب تجنب نقل اختلالات بدنية وذهنية خطيرة الى الطفل ؛ وكذلك في الحالات المتعلقة بسفاح القربى أو عندما يكون الأب أو الأم مصابين بتخلف عقلي أو بالصرع ويخشى حسب رأي ثلاثة أخصائيين اصابة الجنين بالضرر ، وفي الحالات التي تكون فيها الأم قد تعرضت لاشاعات قد تتسبب في أضرار بدنية أو ذهنية للجنين ؛

- في حالات الاغتصاب : عندما يكون الحمل ناتجا من اغتصاب ويكون قد تم الاثبات الكامل للجريمة ؛

٤ - اعتبار سوء المعاملة الزوجية جريمة تستلزم العقاب ، كما في حالة سوء المعاملة المستمر الذي يلحق الضرر بأحد الزوجين . وتعني عبارة "سوء المعاملة" كل عمل تترتب عليه آلام جسدية أو نفسانية أو معنوية ، أو اذلال أو ضرر أو اساءة تحط من كرامة الشخص .

٣ - <u>تعديل قانون العمل</u>

انبثقت الاقتراحات المتعلقة بتعديل قانون العمل من المناقشة التي أجرتها

Digitized by UN Library Geneva

النساء المطلعات على موضوع اقتراح الاصلاح الذي قدمه الدكتور رافائيل كالديرا الى كونغرس الجمهورية . وقام المكتب الوطني للمرأة بتنسيق مناقشة القانون . وصدرت وثيقة عرضت على كونغرس الجمهورية لينظر فيها .

وتتعلق مقترحات التعديل بما يلي :

١ - المواد التي تقيد امكانات حصول المرأة على العمل بحجة حمايتها ، أي تلك التي تتعلق بحظر ممارسة أصناف معينة من العمل وفي ساعات معينة من الليل . وفيما يتعلق بهذه المواد ، يقترح أن تتاح للمرأة العاملة حرية الاختيار ، على مسؤوليتها ، من بين مختلف فئات الأعمال المتوفرة في سوق العمل .

٢ - المواد الاخرى التي تقيد مشاركة المرأة ، وهي المواد التي تنص على حماية الأمومة بوصفها حالة خاصة بالمرأة لا وظيفة اجتماعية . وفيما يتعلق بهذا التقييد ، اقترح تخصيص فصل خاص يتعلق بحماية الأمومة والأسرة ، وينص على تعديل فترة الاجازة السابقة واللاحقة للولادة بالنسبة لكل من الأم الطبيعية والأم المتبنية ، ويحظر صرف المرأة الحامل من عملها وتوسيع نطاق الخدمات التي تؤديها مؤسسات رعاية الأطفال ، وذلك عن طريق عقد اتفاقات بين أرباب العمل والعمال والهيئات الحكومية .

٣ - اقترح أن تدرج في قوانين العمل أحكام تهدف الى حظر التمييز في العمل لأسباب تتعلق بالجنس أو الوضع العائلي أو حالة الأسرة أو المسؤوليات العائلية أو القيود البدنية أو العقلية أو الحسية التي لا تؤثر في الأهلية للعمل .

٤ - كذلك اقترح ادراج أحكام هامة أخرى كالتالي : ايلاء الأولوية في العمل الى ربّ الأسرة من كلا الجنسين ، وحماية الملكية المشتركة لموجودات الزوجين بما في ذلك حكم يسمح باقتطاع مبلغ يصل الى ٥٠ في المائة من أجور العامل أو العاملة أثناء الفترة التي تدوم فيها علاقة الزواج أو التسري لصالح الطرف الآخر في هذه العلاقة ؛ ومنح ربة البيت نفس الفوائد الاجتماعية والاقتصادية التي تمنح للمرأة العاملة في فئات العمل الأخرى .

وتجدر الاشارة الى أن الاقتراحات المتعلقة بتعديل قانون العقوبات وقانون العمل ، ولئن كانت قد قدمت الى الكونغرس في عامي ١٩٨٦ و ١٩٨٧ على التوالي ، فان هذه الهيئة لم تناقشها بعد بصورة جوهرية ، كما أنه ليس من المتوقع أن تعتمدها في موعد قريب .

وبعد هذه الخلاصة الوجيزة لوضع المرأة القانوني ولمختلف الاقتراحات ، تجدر الاشارة الى أنه ، لكي يكون التقدم في هذا المجال فعالا ، ينبغي أن تتوفر الشروط الاجتماعية اللازمة للانتفاع الفعلي بفوائد المساواة . ومن هذه الشروط أن يكون

Digitized by UN Library Geneva

السكان مطلعين على الاحكام القانونية وأن تتاح لهم امكانية اللجوء الى القضاء من أجل تطبيق هذه القوانين بشكل فعال . ومع ذلك تشكل هذه الاحكام قواعد سلوك لا بد منها ، كما انها آخذة في الترسخ بصورة تدريجية .

ومع أن تلك الاصلاحات لم تعتمد بعد ، فقد قامت الادارة العامة القطاعية للنهوض بأحوال المرأة ، عن طريق شعبتها للمساعدة القانونية ، بصوغ برنامجين يتعلقان بتقديم المساعدة القانونية للمرأة :

١ - حماية الأسرة من سوء المعاملة ؛

٢ - اقامة شبكة للمساعدة القانونية .

والهدف من هذين البرنامجين توفير سابقة فيما يتعلق بالمساعدة القانونية في نواح كثيرة اقترح اصلاحها .

١ - حماية الأسرة من سوء المعاملة

أنشأ المكتب الوطني للمرأة هذا البرنامج في عام ١٩٨٥ من أجل معالجة مشكلة سوء المعاملة في اطار الأسرة والتأكد من ابلاغ حالات سوء المعاملة الى السلطات القضائية المختصة ومعاقبتها .

ويهدف البرنامج أساسا الى الاسهام في حماية أفراد الأسرة الفنزويلية ، والارشاد الى اقامة علاقات أكثر انسانية وتآزرا .

وتحقيقا لهذا الغرض العام حددت الأهداف التالية للبرنامج :

١ - اعلام سكان فنزويلا بخطورة سوء المعاملة في اطار الأسرة ، وبأسبابها وأشكالها وعواقبها .

٢ - تعميم القوانين والأنظمة والقواعد التي تحمي الأسرة ومختلف أعضائها من سوء المعاملة .

٣ - توفير المساعدة المباشرة لضحايا سوء المعاملة وتوجيه الشكاوي الى الهيئات المختصة .

٤ - التعرف ، عن طريق مختلف الحالات التي جرت معالجتها في شتى أنحاء البلد ، على خصائص سوء المعاملة ودرجة شدته ، من أجل توفير مواد استرجاعية للبيانات الأولية ونقاط انطلاق البرنامج .

Digitized by UN Library Geneva

ويعمل البرنامج على أساس اتفاق وقّعت عليه جميع حكومات الولايات . وتبعا لذلك تتلقى ادارة الاحوال الشخصية في كل ولاية وتوجه ، باعتبارها أقرب الهيئات الى المواطنين ، الشكاوي المتعلقة بسوء المعاملة داخل الاسرة ، وتشجع ، بالاشتراك مع شعبة المساعدة القانونية ، على انشاء فريق عامل لتوعية المجتمع المحلي الذي تعالج فيه مشكلة سوء المعاملة . وللبرنامج غرض وقائي داخل الفريق العامل ، بالاضافة الى غرض لتسجيل حالات سوء المعاملة التي تقع في مختلف الولايات ومعاقبتها .

وتجدر الاشارة الى أن البرنامج يشمل تدريب موظفي ادارات الاحوال الشخصية في جميع أنحاء البلد ضمانا لاسترعاء الاهتمام اللازم لحالات سوء المعاملة ، كما يشمل تدريب الموظفين المتطوعين من أجل مضاعفة الاثر لدى الفريق العامل المعني بالتوعية في مختلف المناطق .

وفي عام ١٩٨٥ الى منتصف عام ١٩٨٨ ، جرى تنفيذ البرنامج في كل ولايات البلد بدون انقطاع ، وبذا أمكن ترسيخه في الولايات . وجرى حتى الان تنظيم ١١٣ فريقا عاملا على المستوى المركزي ، وبلغ مجموع المشاركين فيها ٣٠٥١ شخصا ، وكان معظمهم من قادة المجتمعات المحلية . هذا بالاضافة الى الافرقة العاملة في مجال تدريب المتطوعين والافرقة العاملة التي جرى تنظيمها في كل ولاية من الولايات بالاعتماد على مواردها البشرية والمادية الخاصة .

ويستند برنامج حماية الاسرة من سوء المعاملة الى مادتي دعم هما : "الدليل الاساسي للمعلومات القانونية والدليل الوطني للخدمات ، والكتيب الشعبي" (أكثر حالات سوء المعاملة تواترا) .

٢ - شبكة المساعدة القانونية

بدأ هذا البرنامج في منتصف عام ١٩٨٧ بهدف تنسيق الشبكة الوطنية للهيئات الحكومية وغير الحكومية التي تتولى الترويج والدفاع والتعميم فيما يتعلق بالمعايير القانونية التي تحمي الاسرة و/أو توفر المساعدة القانونية المجانية للسكان وخاصة للنساء .

وتعمل شعبة المساعدة القانونية كوحدة تنسيقية لتلك الشبكة ، وتدعو الى عقد الاجتماعات مع هيئات ومؤسسات كوزارة العدل ، ووزارة العمل ، والنيابة العامة ، ومكتب مفتش العمل ، وادارة السجون ، والمعهد الوطني لتوجيه المرأة ، والمعهد الوطني للعناية بالقاصرين ، والمكتب الفني القضائي التابع للشرطة ، والاتحاد الفنزويلي للمحاميات ، بهدف ضمان معاملة كريمة وعادلة للمرأة بوجه عام ، والمرأة العاملة التي تتعرض لسوء المعاملة والتعسف الجنسي والمرأة الحامل والمرأة السجينة بوجه خاص .

Digitized by UN Library Geneva

وبلاضافة الى ذلك ، توفر شعبة المساعدة القانونية خدمات المشورة القانونية المجانية للاشخاص الذين يحتاجون الى هذه المشورة . ويتمثل العمل الاساسي لهذه الدائرة في توفير الرعاية الاولية واحالة القضية الى الهيئات المختصة ومتابعتها فيما بعد .

ومن بين الانشطة المقبلة في الميدان التشريعي لتحقيق مساواة المرأة واشراكها في العملية الاقتصادية والاجتماعية للبلد ، تم تخطيط ما يلي :

١ - اعداد مبادىء توجيهية في مجال التشريع الضرائبي لمصلحة المرأة ربة الاسرة .

٢ - اعداد مبادىء توجيهية بشأن القيمة الاقتصادية للعمل المنزلي بهدف تضمين ربة البيت في برامج الضمان الاجتماعي .

٣ - مواصلة دراسة المبادىء التوجيهية المتعلقة باصلاح قانون الضريبة على الدخل لمصلحة الاسرة والاشخاص الذين يعيلون أفرادا معوقين .

٤ - ضمان تنفيذ الاحكام القانونية ذات الصلة بانشاء دور للحضانة وحث المؤسسات الرسمية التي تستخدم أكثر من ثلاثين امرأة على انشاء هذه الدور .

٥ - الاستمرار في مساندة وزارة الاسرة في حث الكونغرس على اقرار التعديلات المقترحة لقانون العقوبات وقانون العمل .

٦ - التحضير للاجتماعات الثانية الخاصة بالتشريعات العائلية .

٧ - اعداد منشورات وزارة الاسرة بشأن حقوق المرأة والاسرة ، التي تشمل

<u>في الميدان الاجتماعي :</u>

١ - السياسة العامة الوطنية الموجهة الى وسائط الاعلام والتي تشدد على تعزيز المساواة في الفرص والمعاملة بالنسبة للمرأة ، واعادة النظر في المعايير النمطية للمرأة والرجل التي تمنع المرأة من ولوج ميدان العمل ، وتعزيز فكرة كون الرجل قادرا على القيام بأنشطة تعتبر حتى الآن أعمالا منزلية أو مقصورة على المرأة .

وفي هذا الصدد أمكن تعميم ما يلي في وسائط الاعلام :

١-١- برامج اذاعية عن مساواة الجنسين فيما يتعلق بالعمل . وهي برامج أنتجتها منظمة العمل الدولية وأعيد اخراجها لمراعاة واقع فنزويلا .

Digitized by UN Library Geneva

١-٣- برامج اذاعية أنتجتها وزارة الاسرة عن الموضوعين التاليين : (أ) التربية الجنسية للأطفال ، مع التصدي للمعايير النمطية الجنسية السائدة ؛ و (ب) مختلف مراحل دور الحياة العائلية ، مع التأكيد على نماذج أكثر ديمقراطية للحياة العائلية .

١-٣- وعلاوة على ذلك ، قامت اللجنة الاستشارية المعنية بوسائط الاعلام والتابعة للادارة العامة القطاعية للنهوض بأحوال المرأة في وزارة الاسرة ، بتقديم اقتراح الى مختلف وسائط الاعلام في البلد لكي تروّج صورة مختلفة للمرأة والاسرة الفنزويلية .

٢ - برامج المساعدة النفسية - الاجتماعية ، التي ترمي أساسا الى النهوض بدور المرأة وتقديره وتعزيز مشاركة المرأة في المجتمع :

٢-١- حلقة تدريبية لتعزيز الدوافع واحترام الذات .

٢-٢- حلقة تدريبية بشأن قيادة المرأة .

٢-٣- التربية العائلية .

٢-١- <u>الحلقة التدريبية لتعزيز الدوافع واحترام الذات</u>

يهدف هذا البرنامج الى توعية المشاركين بالاثر الذي يعود على الكائن البشري وعلى عمله الاجتماعي من كيفية نظره الى نفسه وتقييمه وتقديره لنفسه . والغاية من ذلك احداث تغيرات داخلية تمكن الاشخاص من الاحساس بقدرتهم على الاضطلاع بدور في الدينامية الاجتماعية ومواجهة الانماط والقيم التي تؤدي الى عدم المساواة والتمييز ، وتساعدهم في نفس الوقت على تحقيق نموهم الشخصي والمهني .

ويقدم هذا البرنامج في كافة أنحاء البلد ويضطلع به موظفون متخصصون متطوعون للعمل لدى الادارة . ويرمي البرنامج في النهاية الى تدريب الموارد البشرية في مختلف مناطق البلد على مضاعفة أثر الحلقات التدريبية المعنية بتعزيز احترام الذات ، على المستوى الاول ، والوصول بالتالي الى عدد أكبر من الناس .

وتنقسم الحلقة التدريبية المعنية باحترام الذات الى ثلاثة مستويات ، ضمانا للاختيار اللائق للموارد البشرية وعملية تدريبها بما يتلاءم مع معالجة الموضوع .

ويتمثل الهدف من المستوى الاول الموجه الى المجتمع المحلي في "توعية المشاركين بالموضوع ، وذلك بتقديم معلومات عن معنى احترام الذات وعملية التدريب ومستوياته ..." .

Digitized by UN Library Geneva

والهدف من المستوى الثاني هو "التوعية وتعزيز احترام الذات والحث على اتخاذ القرارات ... وذلك بتعميق المعارف عن الموضوع وافهام المشاركين أنفسهم ، من أجل انتقاء الذين تتوفر فيهم الشروط ويرغبون في التدريب على مضاعفة أثر المستوى الأول من الحلقات التدريبية" .

أما في المستوى الثالث ، فيجري التعمق في الموضوع وفي استعمال التقنيات الجماعية ، والهدف من ذلك تدريب أفراد يستطيعون مضاعفة أثر المستوى الأول من الحلقة التدريبية في المجتمع المحلي .

ويوجد تلخيص لأهداف وبرامج ومبادىء هؤلاء الأفراد على مختلف مستويات الحلقة التدريبية في مطبوعة للادارة العامة القطاعية تحمل عنوان : "الحلقة التدريبية المعنية بتعزيز الدوافع واحترام الذات" .

٢-٣- الحلقة التدريبية المعنية بقيادة المرأة

يهدف هذا البرنامج الى تمكين المرأة الغنزويلية من أن تفكر في القيود والعقبات التي تعترضها في مختلف مهامها ، وذلك ضمانا لوصولها الى مركز يتفق مع جهودها واخلاصها وقدرتها ، والى تزويدها في الوقت ذاته بأدوات تضمن لها علاقة أفضل مع المجموعات التي تعمل ضمنها ، وبذا تعزز نموها الشخصي ونمو الأشخاص الذين تتعامل معهم .

وتدير هذه الحلقة التدريبية نساء قامت بتدريبهن الادارة العامة القطاعية للنهوض بأحوال المرأة ، ويعملن كمتطوعات في جميع أنحاء البلد .

وقد تم تصميم مستويين لهذه الحلقة التدريبية . ويستهدف المستوى الأول المجتمع المحلي ، بقصد توعية المشتركات بشأن دور القيادة وما هي العناصر التي تكون هذا الدور ، وبالتالي تمكينهن من تقييم عملهن في مركز القيادة وتبين العناصر التي قد تساعدهن على ممارسة القيادة بشكل أفضل .

ويعنى المستوى الثاني بتدريب الوسيطات على التركيز النظري وتقييم أعمالهن في مركز القيادة وادارة الدينامية الجماعية .

وتوجد كل المعلومات المتعلقة بالمبررات والبرامج والمبادىء التوجيهية ذات الصلة بمستويي الحلقة التدريبية في نشرة عنوانها "الحلقة التدريبية المعنية بقيادة المرأة" .

Digitized by UN Library Geneva

٣-٢- التربية العائلية

يساهم هذا البرنامج في تكوين فنيين في مجالات التربية العائلية والتربية الجنسية وتنظيم الأسرة وتربية الأسرة على العيش داخل المجتمع المحلي . والمقصود من ذلك أن يقوم هؤلاء الفنيون بالدعوة الى انشاء مدارس للآباء والأمهات لكي يتبادلوا فيها خبراتهم فيما يتعلق بالبيئة المنزلية والأسرة والمجتمع من حيث الصحة والتربية والتغذية والاستهلاك والعلاقات بين الزوجين والعلاقات بين الوالدين والأولاد وغير ذلك من المسائل التي تجب مواجهتها في الحياة اليومية في كل منزل .

في الميدان السياسي

١ - أجريت في العامين الأخيرين تعبئة مكثفة لنساء البلد قصد تحقيق مزيد من المشاركة السياسية على أعلى مستويات التمثيل واتخاذ القرارات .

وخلال هذه الأعوام الثلاثين من الحكم الديمقراطي ، لم تتوصل المرأة الفنزويلية الى اشغال وظائف تنفيذية أو تقريرية بنسبة مئوية تتفق مع اشتراكها كمّا ونوعا في الحياة الوطنية ، وذلك على الرغم من زيادة اسهامها في تنمية البلد ومشاركتها الفعالة في كل قطاعات الحياة الوطنية ، اذ تشكل النساء أكثر من نصف العاملين في المنظمات السياسية الرئيسية في فنزويلا ، كما تشكل قوة رئيسية في نقابات العمال ورابطات الجوار والجمعيات المهنية .

وعلى سبيل المثال ، لم ينتخب الا ثلاث نساء لعضوية مجلس الشيوخ (أنظر الجدول ١) في جميع الانتخابات التي جرت منذ عام ١٩٦٣ الى عام ١٩٨٣ . وفي مجلس النواب ، بلغ أكبر عدد للنساء اللواتي انتخبن لعضوية هذا المجلس ١٢ امرأة (انتخابات ١٩٨٣) من أصل ٢٠٠ عضو ، أي بنسبة لا تتجاوز ٦ في المائة من مجموع عدد النواب (أنظر الجدول ٢) .

الجدول ١

كونغرس الجمهورية

مجلس الشيوخ

السنة الانتخابية	عدد المقاعد	النساء	الرجال
١٩٦٣	٤٧	-	٤٧
١٩٦٨	٥٢	١	٥١
١٩٧٣	٤٧	-	٤٧
١٩٧٨	٤٤	٢	٤٢
١٩٨٣	٤٤	-	٤٤

Digitized by UN Library Geneva

الجدول ٣

كونغرس الجمهورية

مجلس النواب

السنة الانتخابية	عدد المقاعد	النساء	الرجال
١٩٦٣	١٧٨	٦	١٧٢
١٩٦٨	٢١٤	٦	٢٠٨
١٩٧٣	٢٠٠	٦	١٩٤
١٩٧٨	١٩٩	٩	١٩٠
١٩٨٣	٢٠٠	١٢	١٨٨

وقد قامت الادارة العامة القطاعية للنهوض بأحوال المرأة باعداد وثيقة تعرض فيها رصيد الاعوام الثلاثين الاخيرة من الديمقراطية والمشاركة السياسية للمرأة الفنزويلية وتصور فيها مدى مشاركتها في السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية ، وكذلك تواجدها في المجالس الادارية للتنظيمات العمالية ونقابات الحرفيين والعمال . ويستنتج من هذه الوثيقة التي تحمل عنوان "المشاركة السياسية للمرأة الفنزويلية (١٩٨٨)" أن المرأة الفنزويلية ، وان كانت متواجدة في مختلف فروع الحكومة الوطنية ، فان اشتراكها لم يكن ممثلا ، من حيث الكمية ، لمدى الاعمال والانشطة التي اضطلعت بها المرأة في الاعوام الثلاثين من الحكم الديمقراطي . وفي الوقت ذاته لم تكن المكاسب التي تحققت في هذا المجال نتيجة الصدفة ولا نتيجة حسن ارادة حزب أو حكومة ما . وعلى الرغم من العقبات التي حالت دون المشاركة التامة للمرأة في السياسة ، وهي عقبات عديدة ويصعب التغلب عليها ، فقد ناضلت المرأة لغزو مجالات جديدة وأثبتت أنها قادرة على تنظيم الصفوف من أجل المطالبة بمزيد من المشاركة في تسيير شؤون البلد .

وتمكنت وزارة الأسرة ، عن طريق الادارة العامة القطاعية للنهوض بأحوال المرأة من الاسهام في الاعوام الاخيرة في البحث عن مجال سياسي أكثر مساواة وانصافا للمرأة . ولم تكتف بدعوة مجموعة النساء القائدات اللائي يشكلن اللجان الاستشارية الى العمل معا على أساس تعددي وديمقراطي ، بل استحدثت برامج مثل برنامج "تعزيز الدوافع واحترام الذات" ، وبرنامج "قيادة المرأة" الراميين الى تزويد المرأة بأدوات شخصية تيسر لها الوصول الى مستويات أعلى في العمل واتخاذ القرارات .

وقد صحبت هذين البرنامجين أعمال متنوعة جدا يعتقد بأنها ستؤثر ، اذا سمحت الظروف ، في مشاركة المرأة . فخلال عام ١٩٨٨ ، جمعت وزارة الأسرة النساء القائدات اللواتي يشكلن اللجان الاستشارية والعضوات في المجموعات السياسية والاجتماعية الناشطة في البلد بهدف اعداد "أدنى برنامج مشترك للنساء الفنزويليات القائدات

Digitized by UN Library Geneva

في الأحزاب السياسية" . وقد قدم هذا البرنامج الى كبار المرشحين لرئاسة الجمهورية (ومن بينهم أول امرأة مرشحة لرئاسة الجمهورية ، وهي السيدة ايسمانيا دي فيالبا) والى الأمناء العامين للمنظمات السياسية . واقترح عليهم هذا البرنامج مجموعة من البدائل الرامية الى زيادة اشراك المرأة في تسيير وادارة الشؤون الوطنية . وفي هذه الوثيقة ، وانطلاقا من خلاصة وجيزة لوضع المرأة الغنزويلية السابق والحاضر ، في النشاط السياسي خلال هذه الأعوام من الحكم الديمقراطي ، اقترح ما يلي :

"١ - أن يضع كل حزب معايير لتمثيل المرأة حسب نسب مئوية تتناسب مع نضالها النسائي .... ونقترح ألا تكون النسبة المئوية المحددة أقل من ٣٠ في المائة من مناصب اتخاذ القرارات وأن تكون ذات احتمالات انتخابية عالية .

٢ - أن تهيأ الظروف الملائمة ، وفقا للأنظمة الأساسية للأحزاب السياسية ، لمشاركة مزيد من النساء المؤهلات على أساس المساواة ، على أن يتضمن البرنامج الحكومي الذي يقترحه كل مترشح دعما لهذه المشاركة واستراتيجية شاملة تهدف الى ضمان مشاركة المرأة .

٣ - أن تكشف الأحزاب السياسية جهودها لتعزيز وضمان مشاركة المرأة على قدم المساواة في كل الهيئات التشريعية الوطنية والمحلية لتحقيق التكافوء في تعيين وانتخاب وترقية المرأة الى المناصب العليا في السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية .

٤ - أن يشترك في اعداد السياسات والخطط والبرامج المعنية بالمرأة أكبر عدد من الهيئات والأشخاص العاملين في مجال النهوض بأحوال المرأة ، على غرار ما يجري في الوقت الحاضر في اللجان الاستشارية لوزارة الاسرة ... وفي الختام ندعو الأحزاب السياسية والنساء العاملات في هذه الأحزاب لكي يتقدمن الى العمل على تحقيق الاصلاحات القانونية التي سبق اقتراحها وتنفيذ البرامج المعدة لمساعدة المرأة والنهوض بأحوالها . كذلك ندعو النساء العاملات في المنظمات السياسية ، ولا سيما اللائي يشغلن مناصب هامة ، الى أن يعملن على وضع هذه المقترحات موضع التنفيذ (البرنامج الادنى المشترك للنساء الغنزويليات القائدات ، الذي قدم الى الأحزاب السياسية)" .

وقد لقي هذا البرنامج قبولا حسنا من جانب المرشحين والأمناء العامين للأحزاب ، عندما قدمته لهم وزيرة الأسرة في اجتماعات خاصة ، بصحبة نساء من تلك اللجان وقائدات من المنظمات ذاتها . غير أنه عندما حان الوقت لاعداد قوائم المرشحين لانتخابات الكونغرس التي ستجري في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ ، لم تلق الاقتراحات الواردة في هذه الوثيقة أي اعتبار يذكر .

Digitized by UN Library Geneva

وبالتحديد عندما كانت المناقشات تدور حول تشكيل القوائم الانتخابية لمختلف الاحزاب ، عادت وزيرة الاسرة فيرخينيا أوليفو دي سالي من الحلقة الدراسية للبلدان الأمريكية بشأن اعداد استراتيجيات تتعلق باشراك المرأة في السياسية (وهذه الوزيرة هي مندوبة فنزويلا الرئيسية لدى لجنة البلدان الامريكية للمرأة) ودعت على الفور اللجان الاستشارية للاجتماع لتتناقش معها بشأن "خطة العمل الخاصة بتحقيق المشاركة الكاملة والمتساوية للمرأة في السياسة" ، وهي الوثيقة الختامية للحلقة الدراسية للبلدان الامريكية . ونتيجة لمناقشة خطة العمل ، ونظرا للظروف الطارئة التي أعاقت أي تقدم ملموس بهذا الصدد ، قررت النساء دعوة الجمعيات النسائية الوطنية للاجتماع لمناقشة خطة العمل التي اقترحتها لجنة البلدان الامريكية للمرأة والتطورات التي نشأت في الاحزاب السياسية واستبعدت مشاركة المرأة في المناصب البارزة بالنسب المئوية المقترحة للقوائم الانتخابية للكونغرس الوطني والهيئات التشريعية للولايات . وقد عقد ١٧ اجتماعا في مختلف ولايات البلد ، حضرها كلها عدد كبير من النساء العاملات في كل الاحزاب السياسية والنساء المستقلات فضلا عن اللواتي يعملن في المنظمات غير الحكومية المعنية بمساعدة المرأة والنهوض بأحوالها . وقد اعتمدت هذه الاجتماعات قرارات بشأن الاجراءات التي ينبغي اتخاذها في كل ولاية . ففي كاراكاس قررت النساء أن يتحدن في جبهة نسائية تسمى "اتحاد النساء القائدات" ، وتخلين بذلك عن ولائهن السياسي لفائدة المصلحة المشتركة ، ونجحن في تعبئة النساء في مختلف المناطق من أجل ممارسة الضغط في الفترة الانتخابية واتخاذ اجراءات تعزز مشاركة المرأة . واقترحت نساء كاراكاس القيام بمسيرة نسائية وطنية للاعراب عن استيائهن من الوضع السياسي للمرأة الفنزويلية . وتمت المسيرة في ٣ آب/أغسطس ١٩٨٨ وشكلت احدى أهم الأنشطة التي قامت بها النساء الفنزويليات في العهد الديمقراطي . ونتيجة لذلك ، تقرر من حيث المبدأ منح المرأة مزيدا من المقاعد في الكونغرس والهيئات التشريعية في الولايات ، وبذا تحققت سابقة في مجال النضال والتعبئة الموحدة وتم الاتفاق على انتخاب مزيد من النساء للمناصب التمثيلية في الانتخابات المقبلة (المجالس البلدية ، وأمناء المدن ، والولاة) في منتصف عام ١٩٨٩ .

وأثبتت المرأة الفنزويلية بهذه الاعمال أنها مستعدة للوفاء بالتزامها بأن تضطلع بمهمة بناء بلد ديمقراطي عادل ، بالاشتراك على قدم المساواة مع الرجل .

<u>في الميدان الاقتصادي</u>

١ - أعدت برامج لترويج انشاء مشاريع تجارية صغيرة تديرها النساء .

وهذه البرامج هي التالية :

١-١- برنامج لاشراك الشباب والنساء من ذوي الدخول المتدنية في عملية الانتاج .

Digitized by UN Library Geneva

١-٢- حلقة تدريبية من أجل تدريب المرأة العاملة على شؤون الادارة .

١-١- اشراك الشباب والنساء من ذوي الدخول المتدنية في عملية الانتاج

أنشأت وزارة الأسرة هذا البرنامج في عام ١٩٨٧ وتولت تنسيقه الادارة العامة القطاعية لرعاية الشباب التابعة لنفس الوزارة ، وذلك لمنح قروض للشباب و/أو النساء من ذوي الدخول المتدنية لكي ينشئوا شركات تجارية صغيرة صالحة للبقاء ويحسنوا مستوى معيشتهم .

ويتولى انتقاء الأشخاص الذين سيستفيدون من هذه القروض ومتابعتها عدد من المؤسسات في مختلف الولايات بشكل لجنة مشتركة . ويقوم بدراسة الجدوى الاقتصادية الصندوق الخاص بتشغيل وتمويل المشاريع التعاونية ، باشراف وزارة الأسرة ، ويسهم في تمويل هذا الصندوق هيئات تابعة لحكومة الولاية ومؤسسات عامة وخاصة مختلفة ومنظمات دولية .

١-٢- الحلقة التدريبية من أجل تدريب المرأة العاملة على شؤون الادارة

أعدت هذه الحلقة التدريبية الادارة العامة القطاعية للنهوض بأحوال المرأة ، التابعة لوزارة الأسرة ، بهدف تحقيق اشراك المرأة الفنزويلية ذات الدخل المتدني في الأنشطة الانتاجية . وبما أن النشاط المنزلي يفرض على المرأة قيودا شديدة تحول دون تدريبها المهني واندماجها في سوق الشغل ، فان هذه الحلقة التدريبية تتيح لها الفرصة لاكتساب المعارف والمهارات اللازمة لادارة وحدات انتاجية صغيرة ادارة سليمة . وهذا يتيح للمرأة امكانية ملموسة للمشاركة في تنمية البلد .

وتعمل هذه الحلقة التدريبية على مستويين . فعلى المستوى الأول يجري العمل مباشرة مع الأشخاص الذي يهمهم انشاء وحدات انتاجية . أما على المستوى الثاني ، فيشترك فيها الأشخاص الذين سيعملون على مضاعفة أثر المستوى الأول .

وفيما يتعلق بهذه الحلقة التدريبية تصدر الادارة العامة القطاعية للنهوض بأحوال المرأة النشرات الثلاث التالية : "دليل تدريب المرأة العاملة على شؤون الادارة" و "الجوانب القانونية لانشاء المشاريع" و "دليل الوسطاء" .

٢ - برامج المساعدة للأم العاملة

٢-١- مراكز الرعاية النهارية

أعدت وزارة الأسرة ، عن طريق الادارة العامة القطاعية لرعاية الطفل ، هذا البرنامج الذي يجري العمل به في كافة أنحاء البلد منذ عام ١٩٨٤ . ويرمي هذا

Digitized by UN Library Geneva

البرنامج الى اضفاء طابع رسمي على علاقات الجوار الطيبة في مختلف أنحاء فنزويلا . ففي اطار هذا البرنامج تقوم احدى نساء الحي برعاية عدد من الأطفال (حوالي ٥ أطفال) في بيتها عندما تكون أمهات هؤلاء الاطفال يعملن خارج بيوتهن . ويهدف البرنامج الى مساعدة الأمهات من الناحية الاقتصادية والبشرية وتوفير التدريب للمرأة التي تؤدي هذه الخدمة ، ضمانا لاستمرارها وتحسين العناية بالاطفال المعنيين .

ويرمي البرنامج من جهة الى تقديم العون الى المرأة التي تتولى رعاية الأطفال ، وذلك بتزويدها بموارد تؤدي الى تحويل عملها الى نشاط مأجور ؛ ويرمي من جهة أخرى الى حل مشكلة العديد من الامهات اللائي لديهن أطفال لا تزيد أعمارهم على ٦ سنوات ولا معين لهن على رعاية هؤلاء الأطفال عندما يخرجن للعمل خارج بيوتهن .

وهناك برنامج مماثل لبرنامج وزارة الاسرة ، تضطلع به "مؤسسة الطفل" التي ترأسها زوجة رئيس الجمهورية . وبالاضافة الى ذلك توجد مؤسسات أخرى تقوم برعاية الأطفال في سنواتهم الأولى . ومن دواعي الأسف أنه ، على الرغم من هذه الجهود ، ما زال يوجد مليونان من الأطفال الذين لم يبلغوا سنّ الدراسة ولا يحظون بالرعاية .

ان الكفاح من أجل مساواة المرأة مهمة شاقة ، لكنها مهمة ترسخت تدريجيا في فنزويلا كضرورة ليس بالنسبة للدولة وحكومات الولايات فحسب ، بل كذلك بالنسبة للمرأة نفسها التي تطالب باستمرار بمزيد من المشاركة . وقد تعززت المنظمات غير الحكومية المعنية بالمرأة وتوثقت علاقتها مع الهيئات الحكومية التي تعمل لصالح المرأة ، باعتبار ذلك الوسيلة الوحيدة لتوسيع البرامج وانجاز الاصلاحات القانونية - وغيرها من الاصلاحات - اللازمة لتحقيق نجاح ملموس في هذا الميدان .

- - - - -

Digitized by UN Library Geneva